# مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

13

الـ عدد

الثالث عشر

سبتمبر 2016م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ

صدق الله العظيم

(سورة الرعد - آيه17)

**هيئة التحريـــر**

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

---

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

**تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:**

**هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية**

**مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب**

**الخمس /ليبيا ص.ب (40770)**

**هاتف (00218924120663 د. على)**

**( 00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)**

**البريد الالكتروني:** journal.alkhomes@gmail.com

**صفحة المجلة على الفيس بوك:** journal.alkhomes@gmail.com

## قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

### ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين ( محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

**شروط تفصيلية للنشر في المجلة**

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

**طريقة التوثيق:**

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

## فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- أحكام الصلح وأثره في فض النزاعات في الشريعة الإسلامية- والقانون الوضعي.
د. أحمد علي معتوق.....11
2- الهجرة الهلالية وصد الغزوات الصليبية على أفريقية والأندلس 443هـ - 674هـ.

د. إمحمد انويجي غميض.....37

3- أثر الشبهات الشرعية على التمويل بالمرابحة في المصارف الليبية دراسة تطبيقية على عينة من الراغبين في التعامل بالمرابحة المصرفية.

أ. إسماعيل محمد الطوير و أ. نوري محمد اسويسي.....53
4- دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الميزة التنافسية.
د. خالد مسعود الباروني و أ . محمود محمد سعد.....75
5- نظريّة علم الأمراض وأساليب التشخيص عند الأطباء المسلمين.
د. زكيّة بالناصر القعود.....106
6- معيارية الصورة الأدبية قراءة في نقد النيهوم.

د. سالم امحمد سالم العواسي.....130

7- دراسة تحليلية لاتجاهات الأمطار في النطاق الشمالي من ليبيا
للفترة من (1971- 2002).
د.شرف الدين أحمد سالم.....158
8- الاقاليم السياحية بليبيا وامكانية تنميتها.
د.صالحة علي اخليف فلاح.....188
9- التَّرجيحُ بالتَّصْحيحِ عِندَ ابنِ عَقيلٍ في شَرحِ الأَلفِيَّةِ (دراسةٌ وصفيَّةٌ تحليليةٌ).
د. علي محمد علي ناجي.....224

10- الحكم الرشيد "دراسة في المقومات والتحديات ".
د. علي محمد مصطفى ديهوم و أ. عزالدين عبدالحفيظ أبوشينة.....253
11- آيات بين الاستثناء المنقطع و الاستثناء المتصل.
أ.فائزة محمد الكوت.....273
12- الواجب الأخلاقي عند كانط.
د.فوزية محمد مراد.....297
13- التنميط الجنسي في المعاملة الوالدية وتكوين صورة المرأة لدى الطفل دراسية ميدانية.
أ.سعاد علي الرفاعي..... 319
14- دور الأخصائي النفسي بالمدارس الثانوية- الواقع والمأمول.
د. نجاة سالم زريق و د. ربيعة عمر الحضيري.....357
15- الرتبة النحوية وعلاقة الإسناد دراسة لسانية.
د. نجاة صالح محمد اليسير.....371
16-التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية الحكومية والخاصة في المرقب ودورها في تلبية احتياجات السكان
د. نورية محمد أحمد أبوشرنتة.....412
17- الاستعارة والمجاز في جزء تبارك "دراسة تحليلية بلاغية".
نورية عمران أبوناجي.....448
18- قراءة في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي.
أ.هيفاء مصطفى اقنيبر.....462
19- الأعراف الاجتماعية وعلاقتها بحل النزاعات القبلية في شرق ليبيا "المسار أنموذجا".
د. نصر الدين البشير العربي و أ . أحمد علي دعباج.....493
20 – A Descriptive Analytical Study of the Use of Dictionaries by Fourth-year Students of English at El-Mergib University.
Dr. Mohammed Juma Zagood / Mr. Salahedeen Aboshaina.....512

# التَّرجيحُ بالتَّصْحيحِ عِندَ ابنِ عَقيلٍ في شَرحِ الأَلفِيَّةِ (دراسةٌ وصفيَّةٌ تحليليةٌ)

د. علي محمد علي ناجي

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده،،، وبعد:

فالترجيح في اللغة مداره على الرَّزانة والثِّقل[1]، وفي الاصطلاح: "إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[2]، وتظهر قوَّة القول والرأي النحوي ورجحانه على غيره من الأقوال والآراء عند أيِّ مصنِّف من خلال ذكره صيغة من صيغ التَّرجيح للقول الذي يختاره، ومن خلال تدريسي شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، جذب انتباهي ما تميَّز به الشرح من ترجيحٍ للأقوال والآراء النحويَّة، وما استعمله ابنُ عقيل من صيغ للترجيح، لها مراتب مختلفة في بيان قوَّة القول وضعف رأي المخالف، منها: والصواب[3]، والراجح[4]، الأرجح[5]، والحقُّ[6]، المُختار[7]، الأصحُّ[8]، أحسن[9]، والأحسن[10]، الأَولى[11]، والظاهر[12]، والمشهور[13]، والأشهر[14]، خلافاً[1].

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور: مادة (رجح).

(2) التعريفات، للشريف الجرجاني: ص60.

(3) انظر: شرح ابن عقيل: 273/1، 274.

(4) انظر: السابق: 38/1.

(5) انظر: السابق: 104/1، 140/2.

(6) انظر: السابق: 211/1، 229، 110/2.

(7) انظر: السابق: 307/1، 118/2، 212، 213، 218، 224، 59/3، 154/4، 155.

(8) انظر: السابق: 176/2، 47/4.

(9) انظر: السابق: 122/1، 265.

(10) انظر: السابق: 386/1.

(11) انظر: السابق: 198/1، 78/3، 331، 107/4، 175، 187.

(12) انظر: السابق: 246/1.

(13) انظر: السابق: 337/1، 58/2، 212، 232، 70/3، 157، 113/4.

(14) انظر: السابق: 150/1.

غير أنَّ أكثر الصِّيغ التي استعملها ابنُ عقيل وأقواها في الترجيح صيغة: (الصحيح)، فهي الأكثر تداوُلاً في ترجيحاته للأقوال والآراء النحوية الخلافيَّة التي قوَّاها واختارها، لذلك اقتصرتُ في هذا البحث المختصر على مسائل قليلة اعتمد فيها على هذه الصِّيغة، وهدفي من هذا البحث التنبيه إلى أهميَّة دراسة صيغ الترجيح عامَّة عند النحويين، وتتبُّعها في كتبهم، أمّا الاقتصار في هذا على صيغة (الصحيح) فهو لمجرَّد الاختصار، فمثل هذه البحوث لا يناسبها الاستقصاء

والتطويل.

وقد قسَّمته إلى مقدِّمة، وتمهيد، وسبع مسائل، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، سائلاً الله أنْ ينفع به.

**تمهيـد:**

أكثر ابنُ عقيل ـ كغيره من النحاة ـ من الاعتماد على صيغة التصحيح في ترجيح الأقوال والآراء التي يرضى عنها، وتَرِدُ عنده بطرق مختلفة، منها[2]: والأوَّل هو الصحيح، والصحيح...، وهو الصحيح، على الصحيح، والصحيح أنَّ ...، ولستُ بصدد التفصيل في الحديث عن استعماله لهذه الصيغة، وسأكتفي بسبع مسائل لبيان منهجه في الاعتماد عليها، وكيفيَّة توظيفها لدعم اختياراته.

**المسألة الأولى/ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال:**

اختصر ابن عقيل القول في مسألة أصالة الإعراب والبناء، مصحِّحاً ما ذهب إليه البصريون، فقال: "... ومذهب البصريين أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال. والأوَّلُ هو الصحيح"[3].

---

(1) انظر: السابق: 68/1، 185، 303، 309، 195/2، 261، 269، 12/3، 17، 57، 61، 103، 138، 157، 181، 199، 234، 316.

(2) انظر: شرح ابن عقيل: 65/1، 270،323، 376، 105/2، 153،203، 242.

(3) شرح ابن عقيل: 37/1.

وخلاصة هذا الخلاف أنَّ البصريّين[1] ذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، واستدلُّوا على ذلك بأنَّ الأسماء تكون على صيغة واحدة، تختلف معانيها، ولا يُفرَّق بينها إلا بالإعراب، فقولك: ما أَحْسَنَ زيدٌ، نفيٌ لإحسانه، وما أَحْسَنُ زيدٍ؟ استفهامٌ عن أحسن أعضائه، وما أَحْسَنَ زيداً، تعجُّبٌ من حسنه، ولولا الإعراب لما اتَّضحت هذه المعاني، وصورة الألفاظ واحدة[2].

ومن المعاني التي تعتور الأسماء الفاعليَّة، والمفعوليَّة، والإضافة، ولا تتضح إلاَّ بقرينة الإعراب، وهي قرينة لا بديل عنها، فلو لم تُعرَبْ لالتبست هذه المعاني بعضُها ببعض، فالإعراب في قولك: ضربَ زيدٌ عَمْراً، هو الدليل على أنَّ زيداً هو الضاربُ، لأنَّه فاعل مرفوع، وأنَّ عَمراً هو المضروب؛ لأنَّه منصوب على المفعوليَّة[3].

واعترف الكوفيُّون بصحَّة ما احتجَّ به البصريُّون للأسماء من استحقاقها الإعراب لاختلاف

المعاني، لكنَّهم استدلُّوا بالحجة ذاتها على استحقاق الأفعال ـ أيضاً ـ للإعراب، لأنَّ الأفعال ـ في رأيهم ـ تعتورها معانٍ لا يَفصِلُ بينها إلاَّ الإعراب، فذهب الفرَّاء ومن تابعه إلى أنَّ الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتَّصلة الزمن، فقولك: يقوم زيدٌ، يحتمل معنى قائم، وتأويل: سوف يقوم على الاستقبال[4]، واحتجُّوا أيضاً بأنَّها تكون ماضية ومستقبلة، وموجبة، ومنفيَّة، ومُجازى بها، ومأموراً بها، ومنهيّاً عنها، وتأتي للمُخاطَب، والمتكلِّم، والغائب، وللذكر، والأنثى، فكما أوجب اختلاف المعاني الإعراب للاسم، فإنَّه يوجب ـ أيضاً ـ الإعراب للفعل، لذلك ذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء، وأنَّ البناء يختصُّ بالحروف.

---

(1) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: ص77، والتوطئة، لأبي علي الشلوبين: ص117، والتبصرة والتذكرة، للصيمريِّ: ص15، وأسرار العربية، للأنباري: ص46، وعلل النحو، للورَّاق: ص198، 199.

(2) انظر: علل النحو، للورَّاق: ص199، 200، والمقاصد الشافية، للشاطبي: 92/1، 93.

(3) انظر: الجمل، للزجاجي: ص260.

(4) انظر رأيه في الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص79.

وقد احتجَّ بهذا القول بعض المتعصبين لمذهب الكوفيين كأبي بكر بن شُقير[1].

وردَّ النحاة مذهب الكوفيين بأنَّ الأفعال تدلُّ على معانيها التي وضعت لها بصيغتها، دون حاجة لقرينة أخرى، فعدم إعرابها لايخل بمعانيها، ولا يؤدِّي إلى اللبس فيها[2].

وصحَّح الشاطبيُّ مذهب البصريين بأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، وعلل ذلك بأنَّ باب المعرب من الأسماء أوسع من المبني بكثير، والكثرة لها الأصالة، فالإعراب إذاً هو الأصل في الأسماء[3].

وبمفهوم المخالفة فإنَّ باب المبني في الأفعال أوسع بكثير من باب المعرب، وهو يدلُّ على أصالة البناء في الأفعال بخلاف ما ذهب إليه الكوفيُّون.

أمّا الفعل المضارع فقد أُعرِبَ لمشابهته الاسم من وجوه: "أحدها: أنَّه يقع في معناه كقولك: كان زيدٌ يقوم، في معنى: قائماً.

والثَّاني: أنَّ لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إنَّ)، كما تدخل على الاسم، تقول: إنَّ زيداً ليقوم، كما تقول: إنَّ زيداً لقائم.

والوجه الثَّالث: أنَّ الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاصٍ بواحد بعينه، كما أنَّ الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه..."[4].

وذهب بعضهم إلى أنَّ المضارع: "أُعرب حملاً على الاسم لشبهه به في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته"[5].

وذهب المراديُّ إلى أنَّ علَّة إعراب المضارع مشابهته الاسم في أنَّ كلاً منهما تعتوره معان

---

[1] انظر: السابق: ص81.

[2] انظر: أسرار العربية: ص46، والتبصرة: ص15، وشرح ابن النَّاظم: ص14.

[3] انظر: المقاصد الشافية: 92/1، 93.

[4] التبصرة والتذكرة: ص15، 16.

[5] شرح ابن النَّاظم: ص14.

تتعاقب على صيغة واحدة، لا تتميَّز إلاَّ بالإعراب، لكنَّه فرَّق بين احتياجهما له، فذهب كغيره من النحاة إلى أنَّ الاسم لا يستغني عن الإعراب؛ لأنَّ معانيه تتوقَّف عليه، أمّا الفعل المضارع فقد يغنيه تقدير اسم مكانه عن الإعراب، كاستغنائك عن: زيدٌ يقوم، بقولك: زيدٌ قائم[1]، لذلك كان الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الفعل المضارع.

ومن خلال هذا العرض الموجز يتَّضح أنَّ ابن عقيل سار على ما سار عليه أكثر النحويين من تصحيح مذهب البصريين في هذه المسألة.

**المسألة الثَّانية/ إعراب الأسماء الستَّة:**

في معرض حديثه عن الإعراب بالنيابة، شرع ابنُ مالك في حصر الأسماء التي تنوب فيها الحروف عن الحركات في إعرابها، ومنها الأسماء الستَّة: (أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، ذو بمعنى صاحب)، فقال[2]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

ومسألة نيابة الحروف عن الحركات في إعراب هذه الأسماء الستَّة مختلفٌ فيها بين النُّحاة، وسأختصر مذاهبهم فيما يأتي:

**الأوَّل:** مذهب قطرب، والزيادي، والزجَّاجي، من البصريين، وهشامٍ الضرير من الكوفيين، أنَّها معربةٌ بالحروف نيابةً عن الحركات، وهو المذهب المشهور[3].

وقد اعتمده ابنُ مالك في الخلاصة، وأيَّده في شرح التسهيل بقوله: "وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلُّف؛ لأنَّ الإعراب إنَّما جيء له لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدَّرٍ متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدِّلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأنَّ الحرف المختلف البيان صالح للدَّلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أنَّ

---

[1] انظر: توضيح المقاصد: 302/1، 303.

[2] ألفيَّة ابن مالك: ص12.

[3] انظر آراءهم في: جمل الزجاجي: ص18 ـ 20، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: 52/1، والارتشاف: 837/2، وتوضيح المقاصد: 314/1، وتمهيد القواعد: 254/1، وهمع الهوامع: 123/1، وفي الإيضاح للزجاجي ص72 : أنَّه لايكون الإعراب بالحروف إلاَّ على رأي الكوفيين.

في جعل الحروف المُشار إليها نفس الإعراب مزيدَ فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنَّى والمجموع على حدِّه؛ لأنَّهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمِنَ مِنَ استبعاد، ولم يحد عن المعتاد"[1].

ومن الذين قالوا بإعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات ابنُ جنِّي، وأكَّده بقوله:

"واعلم أنَّ في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرَّفع بالواو، وفي النَّصب بالألف، وفي الجرِّ

بالياء، وهي: أبوك ... والواو حرف الإعراب، وهي علامة الرَّفع، والألف حرف الإعراب، وهي علامة النَّصب، والياء حرف الإعراب، وهي علامة الجرِّ"[2].

وصحَّح ابنُ الحاجب هذا الرأي بقوله: "... والصَّحيح أنَّها معربة بالحروف الأصليَّة، أو الحروف بدل عنها، كإعراب التثنية والجمع بحرفَي التثنية والجمع ..."[3].

ومنهم أيضاً ابنُ هشام في شرح الشذور، وفي الأوضح[4]، والفاكهي في الفواكه الجنيَّة على متمِّمة الآجرُّوميَّة[5]، والصَّيمريُّ في التبصرة والتذكرة[6]، والميلاني في شرحه على مغني الجاربردي[7].

**الثَّاني:** مذهب سيبويه، والفارسيِّ، وأبي علي الشلوبيني، وجمهور البصريين، واختاره ابنُ الفخَّار[8]، أنَّها معربةٌ بحركات مقدَّرة في الحروف، وأنَّها أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر[1].

---

(1) شرح التسهيل: 47/1.

(2) اللمع في العربية: ص7.

(3) الإيضاح في شرح المفصَّل: 77/1.

(4) انظر: شرح شذور الذهب: ص51، وأوضح المسالك: 38/1.

(5) ص62.

(6) ص20.

(7) ص47.

(8) انظر: شرح الجمل: 82/1.

واستدلَّ بعض النحاة لصحَّته بأنَّ: "أصل الإعراب أنْ يكون بحركات ظاهرة أو مقدَّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدلْ عنه"[2].

وقوَّى ابن مالك مذهب سيبويه ومن معه، ثمَّ صحَّحه بقوله: "... وهو مذهب قويٌّ من جهة القياس، لأنَّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات ظاهرة أو مقدَّرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء، فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، ... وإذا بطلت تلك الأقوال صحَّ ما اختاره سيبويه وتعيَّن المصير إليه"[3].

وقد تبع ابنَ مالك في تصيح قول سيبويه والفارسي أبو حيَّان، وناظرُ الجيش، وابنُ الفخَّار،

وابنُ فضَّال المُجاشعي[4]، وغيرهم.

وكان ابنُ عقيل ممَّن صحَّح هذا الرأي، مشيراً إلى أنَّ المشهور الأوَّل الذي قبله، فقال: "... والمشهور أنَّها معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: وارفع بواو، إلى آخر البيت، والصَّحيح أنَّها معربة بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء ... فعلى هذا المذهب الصَّحيح لم ينُبْ شيءٌ عن شيءٍ"[5].

---

[1] انظر آراءهم في: الإنصاف: 17/1، والتذييل والتكميل: 175/1، 176، وشرح الأشموني: 54/1، وتوضيح المقاصد: 313/1. ونسبه الزجاجي في مجالس العلماء: ص252 إلى الكوفيين، ورأي الفارسي في: التعليقة على كتاب سيبويه: 28/1، والبغداديَّات: ص539، ورأي الشلوبيني في التوطئة: ص122.

[2] همع الهوامع: 124/1.

[3] شرح التسهيل: 53/1.

[4] انظر: الارتشاف: 836/2، وتمهيد القواعد: 256/1، وشرح الجمل لابن الفخَّار: 82/1، وشرح عيون الإعراب، لابن فضَّال: ص55 ـ 57.

[5] شرح ابن عقيل: 44/1.

**الثَّالث:** مذهب المازني والزَّجَّاج، أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، أمّا الحروف فهي إشباع[1].

وردَّه السيوطيُّ بـ"أنَّ الإشباع بابه الشعر، وبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد"[2].

**الرَّابع:** مذهب الرَّبعي أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف[3].

واعتُرض بأنَّه مخالف للنظائر من ثلاثة أوجه: النقل في غير وقف إلى متحرِّك، وجعل حرف الإعراب ليس آخراً، والتِباس فتحة الإعراب بفتحة البنية[4].

**الخامس:** مذهب الأعلم، وابنِ أبي العافية أنَّها معربة بالحركات التي كانت لها قبل الإضافة[5].

واعترضه أبو حيَّان بقوله: "هو فاسدٌ لأنَّه إمّا أنْ تكون الحروف لاماتِ الكلمات رُدَّت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإنْ كانت زائدة نشأت عن الحركات فهو المذهب الثَّالثُ [الإشباع]، وقد تبيَّن فساده، وإنْ كانت لامات الكلمات رُدَّت إليها فيلزم من ذلك جعل الإعراب في عينات الكلمات، أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محلُّ الإعراب عند فقد اللامات، وذلك لا يجوز لأنَّ الإعراب إنَّما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً"[6].

---

[1] انظر رأيهما في: الإنصاف: 17/1، والإيضاح في شرح المفصَّل، لابن لحاجب: 76/1، وشرح المفصَّل لابن يعيش: 52/1، الارتشاف: 837/2، ونسب الزجاجي في مجالس العلماء: ص252 هذا الرأي إلى البصريين.

[2] همع الهوامع: 125/1، وانظر الإنصاف: 31/1.

[3] انظر رأيه في: الإنصاف: 17/1، والإيضاح في شرح المفصَّل:76/1، والتذييل والتكميل: 177/1، وتمهيد القواعد: 255/1، وهمع الهوامع: 125/1.

[4] انظر: تمهيد القواعد: 257/1.

[5] انظر رأيهما في: الارتشاف: 837/2، 838، وهمع الهوامع: 125/1.

[6] التذييل والتكميل: 183/1.

**السَّادس:** مذهب الكسائي، والفرَّاء أنَّها معربة من مكانين، بالحروف والحركات معاً[1].

واعتُرض بأنَّه لا نظير له[2].

**السَّابع:** مذهب الجرمي أنَّها معربة بالتَّغيُّر والانقلاب حالة النَّصب والجرِّ، وبعدم الانقلاب حالة الرَّفع[3].

ورُدَّ بأنَّه لا نظير له، وبأنَّ عامل الرَّفع غير مؤثِّر، وبأنَّ عدم التغيير والانقلاب لا يكون علامة[4].

**الثَّامن:** مذهب السُّهَيلي، وأبي عليٍّ الرُّنْديِّ أنَّ فاك، وذا مالٍ معربان بحركات مقدَّرة في الحروف، وأنَّ بقيَّة أخواتهما معربة بالحروف[5]، وحكاه ابنُ الفخَّار عن ابن الطَّراوة[6].

وهو مردود بما رُدَّ به القول بأنَّها معربةٌ كلَّها بالحروف نيابة عن الحركات[7].

**التَّاسع:** مذهب الأخفش أنَّ الحروف دلائل إعراب[8].

وسار على هذا الرأي القاسم بنُ محمد الضرير في شرحه على لمع ابن جنِّي، واستدلَّ له بأنَّ من هذه الأسماء الستة ما هو على حرفين: (فو، ذو)، ولو جعلنا الواو إعراباً لبقي الاسم على حرف واحد، ولا نظير له[9].

---

(1) انظر: رأيهما في: الإيضاح في شرح المفصَّل: 77/1، والارتشاف: 838/2، همع الهوامع: 125/1، ونسب الأنباري في الإنصاف: (17/1) والرضي في شرح الكافية (77/1) هذا الرأي للكوفين عامة.

(2) انظر: الإنصاف: 20/1، وهمع الهوامع: 125/1.

(3) انظر رأيه في: التذييل والتكميل: 177/1، وقد نسبه لهشام أيضاً، وانظر: همع الهوامع: 125/1 .

(4) انظر: التذييل والتكميل: 184/1، وتمهيد القواعد: 257/1، وهمع الهوامع: 126/1.

(5) انظر: نتائج الفكر، للسهيلي: ص77 ـ 80، والارتشاف: 838/2، وهمع الهوامع: 126/1.

(6) انظر: شرح الجمل: 82/1.

(7) انظر: تمهيد القواعد: 258/1.

(8) انظر رأيه في: المسائل البصريات، للفارسي: 896/2، والتذييل والتكميل: 178/1، ونسب الزجَّاجيُّ هذا الرأي في الإيضاح: ص130، للمازني، والمبرِّد، والأخفش.

(9) انظر: شرح الضرير على اللمع: ص20.

**العاشر**: حكى ابنُ أبي الربيع أنَّها معربة في الرَّفع بالنقل، وفي النَّصب بالبدل، وفي الجرِّ بهما معاً[1].

وبالعَود إلى رأي ابن عقيل في هذه المسألة، نلحظ أنَّه:

أوَّلاً: صدَّر المسألة باعتماد رأي ابن مالك في الخلاصة إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات.

ثانياً: بيَّن ابنُ عقيل أنَّ هذا الرَّأي موافق لما اشتهر عند النُّحاة.

ثالثاً: أشار إلى أنَّ في المسألة خلافاً، واكتفى بذكر الرأي المشهور والرأي الصحيح عنده.

رابعاً: حرصاً منه على الاختصار ضرب عن نسبة الرأيين لأصحابهما صفحاً.

**المسألة الثَّالثة/ إعراب ما سُمِّي به من جمع المؤنَّث السَّالم:**

تحدَّث ابنُ مالك في الخلاصة عن إعراب جمع المؤنَّث السَّالم والملحق به، والمسمَّى به، فذكر أنَّه يُرفع بالضمَّة، ويُنصبُ ويجرُّ بالفتحة، فقال[2]:

وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِـــــعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعا

كَذَا أُولاَتُ، وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَـاتٍ فِيــهِ ذَا أَيْضــاً قُبِــلْ

وشرح ابنُ عقيل[3] مراد ابن مالك من قوله: "والذي اسماً قد جُعل، كأذرعاتٍ"، فذهب إلى أنَّ ما سمِّي به من جمع المؤنَّث السالم نحو: أذرعات ـ اسم بلد بأطراف الشَّام ـ يرفعُ بالضمَّة، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة، مع التنوين، كما كان قبل التسمية به، فتقول: هذه أذرعاتٌ، وزرتُ أذرعاتٍ، ومررتُ بأذرعاتٍ، وذكر أنَّ هذا هو الصحيح من مذاهب النحاة، وأنَّ في المسألة مذهبين آخرين: الأوَّل: الرَّفع بالضمَّة والنَّصبُ والجرُّ بالكسرة مع حذف التنوين، نحو: هذه أذرعاتُ، وزرتُ أذرعاتِ، وأقمتُ في أذرعاتِ.

---

[1] انظر رأيه في: همع الهوامع: 126/1، 127. وما نُسِب إليه هنا مخالف لما في شرحه على جمل الزجَّاجي: (190/1، 191)، حيث قال: "... وإنَّما هذه الأسماء معربة بحركات مقدَّرة في الحروف، ... ففيه في الرفع حذفُ الحركة، وفيه في النَّصب القلبُ، وفيه في الخفض الحذف والقلبُ ...".

[2] ألفية ابن مالك: ص13.

[3] انظر: شرح ابن عقيل: 77/1، 78.

والثَّاني: إعرابه إعراب ما لاينصرف من الرفع بالضمَّة، والنصب والجرِّ بالفتحة مع زوال التنوين، نحو: هذه أذرعاتُ، وزرتُ أذرعاتَ، ومررتُ بأذرعاتَ، واستدلَّ على هذه المذاهب بالروايات الثلاثة التي وردت في قول الشاعر[1]:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

والرأي الأوَّل الذي صحَّحه ابنُ عقيل هو السَّائد بين النحاة البصريين، قال سيبويه: "... وكذلك المرأة لو سمَّيتها بهذا انصرفت، وذلك أنَّ هذه التاء لمّا صارت في النَّصب والجرِّ جرّاً أشبهت عندهم الياء في مسلمين، والياء في رجُلَينِ، وصار التنوين بمنزلة النون، ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفة في كتاب الله عزَّ وجلَّ وهي معرفة، الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها، ويدلُّك أيضاً على معرفتها أنَّك لا تُدخِل فيها ألفاً ولاماً، وإنَّما عرفاتٌ بمنزلة أبانينِ وبمنزلة جمعٍ، ومثل ذلك أذرعاتٌ، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئِ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذاً عرفات في غير موضع. ومن العرب من لا ينوِّن أذرعات ويقول: هذه قُرَيشِيَّاتُ كما ترى، شبَّهوها بهاء التَّأنيث؛ لأنَّ الهاء تجيء للتأنيث... فإن قلتَ: كيف تشبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرِّك ألِفٌ؟ فإنَّ الحرف السَّاكن ليس عندهم بحاجز حصين، فصارت التاء كأنَّها ليس بينها وبين الحرف المتحرِّك شيء"[2]. وهذا دليل على اختياره ما عليه أكثر العرب، وهو كسر أذرعاتٍ وعرفاتٍ مع التنوين، مع نقله ترك التنوين عند بعض العرب، إلاَّ أنَّه لم يصرِّح بأنَّ تركهم التنوين مصاحب للكسر نحو: عرفاتِ، أو أنَّه مع الفتح، نحو: عرفاتَ.

---

[1] من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ص136، والكتاب: 233/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجَّاج: 272/1، والشاهد فيه: (أذرعات) فقد رُوي بالكسر والتنوين، وبالكسر وحذف التنوين، وبالفتح وحذف التنوين.

[2] الكتاب: 233/3، 234.

وفَهِم السيرافيُّ وابنُ خروف من قول سيبويه: "شبَّهوها بهاء التأنيث" أنَّ بعض العرب يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف، فيقولون: مررتُ بأذرعاتَ[1].

وذهب الأخفش إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه، من أنَّ التنوين في عرفاتٍ ومسلماتٍ بمنزلة النون، فإذا ما سُمِّي به تُرك على حاله، فيجرُّ ويُنصب بالكسرة مع التنوين[2].

وتبعهما المبرِّد فيما ذهبا إليه، فقال معلِّقاً على بيت امرِئ القيس: "... والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أذرعاتٍ ونحوها؛ لأنَّها بمنزلة النون في مسلمين إذا قلتَ: هؤلاء مسلمون، ومررتُ بمسلمين، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[3] بالتنوين"[4].

وقد سار كثير من النحاة على نهج سيبويه والأخفش والمبرِّد، من نصب ما سُمِّي به من جمع المؤنَّث السَّالم بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يُحذف منه التنوين، ومن النحاة الَّذين اختاروا هذا المذهب:

1 ـ الزجَّاج، ووصفه بأنَّه القراءة والوجه[5].

2 ـ ابنُ خروف، والشَّاطبي، ووصفاه باللغة الفاشية الشائعة التي نزل بها القرآن[6].

3 ـ ابن النَّاظم، ووصفه بالأكثر، ونقل أبو حيَّان أكثريَّته عن صاحب البسيط[7].

4 ـ الأندلسيُّ، والسيوطيُّ، ووصفاه بالمشهور والأشهر[8].

5 ـ ابنُ يعيش، والمراديُّ، والأشمونيُّ، والعينيُّ، ووصفوه بالأفصح[1].

---

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 46/12، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف: ص323.

[2] انظر: معاني القرآن: 177/1.

[3] البقرة: من الآية 198.

[4] المقتضب: 38/4.

[5] انظر: معاني القرآن وإعرابه: 272/1.

[6] انظر: شرح جمل الزجَّاجي، لابن خروف: 269/1، والمقاصد الشافية، للشاطبي: 209/1، 210.

[7] شرح ابن الناظم: ص29، والتذييل والتكميل: 156/1.

[8] انظر: شرح الأندلسي على الألفية: 137/1، وهمع الهوامع: 84/1.

أمّا الرأي الثَّاني وهو الرَّفع بالضمَّة والنَّصبُ والجرُّ بالكسرة مع حذف التنوين، فقد نقله البصريُّون ـ أيضاً ـ عن العرب، ويفهم من نقلهم تجويزهم له، قال سيبويه: "... ومن العرب من لا ينوِّن أذرعاتٍ، ويقول: هذه قريشيَّاتُ كما ترى، شبَّهوها بهاء التَّأنيث..." [2]، وقال الأخفش:

"... ومنهم من لا ينوِّن أذرعاتٍ ولا عاناتٍ، وهو مكان"[3].

وقال الزجَّاج معلِّقاً على (أذرعاتٍ) في بيت امرِئ القيس: "... وقد أُنشد بالكسر بغير تنوين..."[4].

وذهب السيرافيُّ إلى أنَّ البصريين أجازوا الكسر مع ترك التنوين، ونسب إلى الأصمعي القولَ بأنَّ ترك التنوين مع الكسر خطأ[5].

وقال أبو حيَّان: "والمنقول عن البصريين أنَّه إذا سُمِّي بهذا الجمع يجوز فيه وجهان: أحدهما: إعرابه كإعرابه قبل أنْ يُسمَّى به، والآخر: أنْ يُحذفَ منه التنوينُ، ويبقى مرفوعاً بالضمَّة، منصوباً ومجروراً بالكسرة، من غير تنوين في الأحوال الثلاثة"[6].

وذكر المراديُّ أنَّ هذا المذهب منقول عن العرب[7]، وذهب الأندلسيُّ إلى أنَّه منقول عن البصريين[8].

وذهب ابنُ عصفور إلى أنَّ هذا الرَّأي باطل، وأنَّ رواية (أذرعاتِ) بالكسر من غير تنوين غير صحيحة[1].

---

[1] انظر: شرح المفصَّل: 46/1، وتوضيح المقاصد: 340/1، و شرح الأشموني: 71/1، والمقاصد النحويَّة: 127/1.

[2] الكتاب: 234/3.

[3] معاني القرآن: 177/1.

[4] معاني القرآن وإعرابه: 273/1.

[5] انظر: شرح كتاب سيبويه: 45/12، 46.

[6] التذييل والتكميل: 154/1.

[7] انظر: توضيح المقاصد: 340/1.

[8] انظر: شرح الأندلسي: 137/1.

أمّا الرأي الثالث وهو إعراب جمع المؤنَّث السَّالم المسمَّى به إعراب ما لا ينصرف فقد نسبه بعض النحاة للكوفيين، قال السيوطيُّ: "وأجاز الكوفيَّةُ نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، ... وما سمِّي به من هذا الجمع ... يجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف"[2].

وفي معرض حديثه عن (أذرعاتٍ) في بيت امرِئ القيس ذكر العينيُّ أنَّ البصريين منعوا إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وأنَّ الكوفيين أجازوه، وأنشدوا البيت بفتح (أذرعات)[3].

وقال به ابن عصفور[4]، ووصفه الأخفش بأنَّه قبيح ضعيف[5]، وذكر الأعلم أنَّها لغة قليلة ضعيفة[6].

وذهب بعض النحاة إلى تخطئة أصحاب هذا الرأي، قال الزجَّاج متحدِّثاً عن عرفات: "وأمّا الفتح فخطأ؛ لأنَّ نصب الجمع وفتحَه كسرٌ"[7].

أمّا ابنُ مالك فقد ذهب إلى ما ذهب إليه البصريُّون في المسألة، إلاَّ أنَّه عبَّر عن رأي الكوفيين بقوله: "... ومنهم من يقول: رأيتُ عرفاتَ، ومررتُ بعرفاتَ، فيلحقُ لفظه بلفظ ما لا ينصرف، وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: وقد يجعل كأرطاة علماً ..."[8].

وقد فسَّر أبو حيَّان كلام ابن مالك بأنَّه جعل إعرابه إعراب ما لا ينصرف لغة، واعترضه بأنْ ليس للكوفيين دليل في ذلك من سماع، وإنَّما قاسوه على فاطمة، ونقل عن

---

[1] انظر: شرح جمل الزجَّاجي: 352/2، 353.

[2] همع الهوامع: 68/1.

[3] انظر: المقاصد النَّحويَّة: 128/1.

[4] انظر: شرح جمل الزجَّاجي: 352/2.

[5] انظر: معاني القرآن: 177/1.

[6] انظر: تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب بهامش الكتاب: 21/2.

[7] معاني القرآن وإعرابه: 273/1.

[8] شرح التسهيل لابن مالك: 46/1.

بعض النحويين القول بأنَّ الكوفيين أجازوا ذلك في الشعر، وأنشدوا عليه بيت امرئ القيس[1].

ثمَّ نصر مذهب البصريين فقال: "قال أصحابنا: ومذهب البصريين صحَّت به الرِّواية، ويقتضيه القياس؛ لأنَّ التَّاء في هندات بعد التَّسمية باقية على حكمها؛ ألا ترى أنَّها لا تنقلب هاءً في الوقف، كما كانت لا تقلب قبل التسمية، ولو كانت محكوماً لها بحكم فاطمة لقلبت هاءً في الوقف، كما تقلب في فاطمة، فإذا ثبت أنَّها محكوم لها بحكم تاء الجمع وجب أنْ تكون مكسورةً نصباً وخفضاً"[2].

وفي رأيي أنَّ ابنَ مالك لم يقصدْ ما فهمه أبو حيَّان من النَّصِّ، وإنْ كان كما فسَّره فقد سبقه إليه الأعلم[3] وغيره.

وعوداً على بَدْءٍ فقد صحَّح ابنُ عقيل المذهب الأوَّل، وقدَّمه في العرض، وذلك دليل على اختياره له، وهو في ذلك موافق لجمهور النحاة البصريين، ثمَّ اكتفى بذكر المذهبين الآخرين بعده، ودون ترجيح لأحدهما على الآخر، وأنَّه قصداً للاختصار أعرض عن نسبة هذه المذاهب إلى أصحابها.

أمّا استشهاده بأذرعات في بيت امرئ القيس فهو إشارة إلى أنَّ المذاهب الثلاثة مرويَّة عن العرب.

**المسألة الرَّابعة/ القول في الألف واللام في نحو: جاءني القائم، والمركوب:**

تحدَّث ابنُ عقيل في باب الموصولات الاسميَّة فذكر ـ تبعاً لابن مالك ـ أنَّ منها الألف واللام، وذكر أنَّها تكون للعاقل نحو: جاءني القائم، ولغير العاقل نحو: جاءني المركوب، ثمَّ أشار ـ باختصار ـ إلى أنَّ في عدِّها اسماً موصولاً خلافاً، فذهب بعضهم إلى أنَّها اسمٌ

---

[1] انظر: التذييل والتكميل: 155/1.

[2] التذييل والتكميل: 155/1.

[3] انظر: تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب بهامش الكتاب: 21/2.

موصول، وذهب آخرون إلى أنَّها حرف موصول، وذهب غيرهما إلى أنَّها حرف تعريف فقط[1].

وبتتبُّع هذه الأقوال التي ذكرها ابنُ عقيل نصل إلى الآتي:

أوَّلاً: القول بأنَّها اسمٌ موصول هو مذهب الجمهور[2]، وقد استدلُّوا على اسميَّتها بأمور: "الأوَّل: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المُتَّقي ربَّه ... الثاني: استحسان خُلُوِّ الصِّفة عن الموصوف، نحو: جاء الكريمُ، فلولا أنَّها اسمُ موصول قد اعتمدت الصِّفة عليه كما تعتمد على الموصوف، لَقَبُح خلُوُّها من الموصوف.

الثَّالث: إعمالُ اسم الفاعل معها بمعنى المُضيِّ... الرابع: دخولها على الفعل ..."[3].

ثانياً: القول بأنَّها حرف موصول للمازني[4]، وقد ردَّ ما احتجَّ به الجمهور من عود الضمير إليها بأنَّه يعود على موصوف محذوف، لا عليها، واستدلَّ على حرفيَّتها بأنَّ العامل يتخطَّاها فالمجرور في قولك: مررتُ بالضَّاربِ، هو الضَّارب، وليس (أل)، ولا موضع لها من الإعراب، ولو كانت (أل) اسماً لكان لها موضع من الإعراب[5].

ثالثاً: القول بأنَّها حرف تعريف للأخفش[6]، وذهب إلى أنَّ اسم الفاعل، واسم المفعول إذا اقترنا بـ(أل) لا يعملان، فإذا وُجِد بعدهما منصوبٌ فناصبه التشبيه بالمفعول به[7].

---

[1] انظر: شرح ابن عقيل: 149/1.

[2] انظر: الكتاب: 181/1، 182، والأصول في النحو: 265/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 195/1 ـ 199، ورصف المباني: ص162.

[3] توضيح المقاصد، للمرادي: 434/1، 435، وانظر: ارتشاف الضرب: 1013/2، وشرح الأشموني: 195/1، 196.

[4] انظر: الجنى الداني: ص202، وارتشاف الضرب: 1013/2، وأوضح المسالك: 139/1، وشرح ابن طولون على الألفية: 145/1، 146، وشرح الأشموني: 195/1، 196.

[5] انظر: توضيح المقاصد: 434/1، 435، وشرح الأشموني: 195/1، 196.

[6] انظر: توضيح المقاصد: 434/1، والجنى الداني: ص202، والارتشاف: 1013/2، وشرح الأشموني: 195/1، 196.

[7] انظر: الارتشاف: 1013/2.

ونسب ابنُ مالك هذا الرأي للمازني، وعليه فإنَّ له في المسألة قولين، وردَّ عليه ذلك وضعَّفه بما لا يتَّسع المجال لذكره، فارجع إليه في موضعه إنْ شئت[1].

ولم يخالفْ الجمهور ـ فيما اطَّلعتُ عليه من آراء ـ إلاَّ ابنُ يعيش، وأبو علي الشَّلوبين، فأمَا الأوَّل فقد ذكر تبعاً للزمخشريِّ أنَّ (أل) موصولة بمعنى (الذي)، وأنَّ مدخولها اسم الفاعل واسم المفعول، ثمَّ صرَّح بوجود خلاف في أمرها، وحصره في أنَّ بعضهم عدَّها حرفاً وإنْ نُوِي بها مذهب الاسميَّة، وأنَّ بعضهم عدَّها اسماً موصولاً، ثمَّ رجَّح حرفيَّتها بقوله: "... والصَّواب الأوَّل أنَّها حرف، إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنَّه لا موضع لها من
الإعراب ..."[2].

أمّا الشلوبين فقد عدَّها حرف تعريف، فقال: "ويلحق بالموصولات الاسميَّة الألف واللام، بمعنى الذي والتي، وليست منها، ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب، ولو كانت كذلك لبقي المخفوض والمنصوب والمرفوع في قولك: جاءني القائم، ورأيتُ القائم، ومررتُ بالقائم، معرباتٍ بلا معربٍ لها، وذلك لا يجوز، فالذي ينبني هو له أنْ تكون الألف واللام في ذلك حرف تعريف لما بعدها، دخلت عليه لتُعرِّفه، ويعرب ما بعدها بالعامل الداخل عليها..."[3].

وقد أجاب ابنُ مالك على ما احتجَّ به الشلوبين على حرفيَّتها، بقوله: "والجواب عن شُبهة الشلوبين أن يُقال: مقتضى الدليل أنْ يظهر عملُ العامل الموصول في آخر الصِّلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركَّب منه، لكن منع من ذلك كون الصِّلة جملة، والجُملُ لا تتأثَّر بالعوامل، فلمّا كانت صلةُ الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"[4].

---

(1) انظر: شرح التسهيل: 195/1.

(2) شرح المفصَّل: 144/3.

(3) التوطئة: ص168، 169.

(4) شرح التسهيل: 199/1.

وبالعود إلى كلام ابن عقيل في هذه المسألة نلاحظ أنَّه قدَّم رأي الجمهور، ثُمَّ رجَّحه بالتصحيح قبل أنْ يذكر غيره، وضعَّف الرأيين الآخرَينِ بقوله: "وقيل"[1]، ولم ينسبْ هذه الآراء الثلاثة لأصحابها؛ لأنَّ شرحه على الألفية ـ عامَّة ـ تعمَّد فيه الاختصار، واقتصر فيه على ذِكْر ما لا يمكن تجاوزه من المسائل.

**المسألة الخامسة/ دخول لام الابتداء على السين وسوف:**

فصَّل ابن عقيل الكلام في خبر (إنَّ)، فذكر أنَّه إذا كان فعلاً مضارعاً دخلت عليه اللام، إذا لم تقترن به السين أو سوف، نحو: إنَّ زيداً ليرضى، ثمَّ أشار إلى خلاف النحاة في جواز دخول اللام على المقترن بالسين أو سوف، ورجَّح جواز دخولها على المضارع المقترن بسوف مصحِّحاً له، أمَّا السين فدخوله عليها قليل[2].

والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ملخَّصها:

جوَّز جمهور البصريين دخول لام الابتداء على الفعل المضارع المقترن بسوف، وعبَّروا عنه بحرف التنفيس، ولكنَّهم مثَّلوا بسوف دون السين، قال الزمخشريُّ: "ويجوز عندنا: إنَّ زيداً لسوف يقوم، ولا يجوِّزه الكوفيُّون"[3]، وقال الرضيُّ: "وإذا كان الخبر مضارعاً مصدَّراً بحرف التنفيس

جاز دخول هذه اللام عليه، نحو: إنَّ زيداً لسوف يقوم..."[4].

وصرَّح أبو حيَّان بأنَّ مراد البصريين بحرف التنفيس (سوف) دون السين، فنقل عن بعضهم منع إدخال اللام على السين فقال بعد تجويزه دخولها على سوف: "... وقال بعض أصحابنا: وأمّا السين فامتنعت العرب من إدخال اللام عليها، وإنْ كانت كحرف من حروف الفعل..."[5].

---

[1] انظر: شرح ابن عقيل: 149/1.

[2] انظر: شرح ابن عقيل: 369/1، 370.

[3] المفصَّل: ص452.

[4] شرح الرضي على الكافية: 358/4.

[5] الارتشاف: 1263/3، وانظر: التذييل والتكميل: 115/5، 116.

ونقل المراديُّ عن النحويين أنَّ لام الابتداء تدخل على سوف ولا تدخل على السين، منعاً من اجتماع حرفين مفتوحين زائدين على الفعل[1].

وعلل مانعو دخول اللام على السين بأنَّ تجويزه يؤدي إلى توالي الحركات، فالفعل (يَتَدَحْرَجُ) يصير مع السين: (سَيَتَدَحْرَجُ)، وبدخول اللام يصير: (لَسَيَتَدَحْرَجُ)، حيث توالت فيه خمس حركات، فمنعوا ذلك وحملوا عليه ما لا تتوالى فيه الحركات[2].

وذهب السيرافيُّ إلى جواز دخول لام الابتداء على المضارع المقترن بالسين وسوف، فيجوز عنده: إنَّ زيداً لسيقوم، وإنَّ زيداً لسوف يقوم[3].

أمَّا الكوفيُّون فلا يجوز عندهم دخول لام الابتداء على الفعل المضارع المقترن بالسين أو سوف، وعللوا ذلك بأنَّهما تخصصانه للاستقبال، ولام الابتداء تخصصه بالحال، فالجمع بين اللام والسين أو سوف جمعٌ بين متناقضين[4].

والبصريُّون يرون أنَّ اللام الداخلة على سوف هي لمجرَّد التوكيد، فلا يضرُّ دخولها على سوف[5].

ولذلك نصر ابنُ مالك مذهب البصريين فقال: "وأجاز البصريُّون: إنَّ زيداً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيُّون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى"[6].

وقد أيَّد عبَّاس حسن مذهب الكوفيين، فذهب إلى وجوب حذف اللام من نحو: إنَّ الطائرة لستحضر، أو: لسوف تحضر[7].

وعوداً إلى رأي ابن عقيل في هذه المسألة، فالواضح أنَّه اطَّلع على ما قاله النحاة فيها، فاتَّخذ لنفسه مذهباً وسطاً، وهو ما سار عليه أغلب البصريين، من جواز دخول لام

---

(1) انظر: الجنى الداني: ص459.

(2) انظر: الارتشاف: 1263/3.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 27/14.

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: 17/4.

(5) انظر: السابق، والموضع أيضاً، والجنى الداني: ص459.

(6) شرح التسهيل: 410/1.

(7) انظر: النحو الوافي: 662/1.

الابتداء والتوكيد على (سوف)، وذهب إلى تصحيحه، ولكنَّه لم يُنكر جواز دخولها على السين، بل جعله من القليل، وقد انفرد بهذا الرأي عن غيره من النحاة، ومما لاحظته على شرَّاح الألفيَّة أنَّ أغلبهم لم يناقش هذه المسألة، كالمرادي، والمكودي، وابن النَّاظم، وابن هشام، والأندلسي، وابن طولون، والأشموني.

**المسألة السَّادسة/ القول في جواز حذف مفعولي (ظن)، أو حذف أحدهما:**

اختلف النحاة في جواز حذف مفعولي (ظن)، أو حذف أحدهما اختصاراً، أي إذا دلَّ على المحذوف دليل، فذهب الجميع[1] إلى جواز حذف المفعولين إذا دلَّ دليل على حذفهما، كقول الشاعر[2]:

بِأيِّ كِتَابٍ أمْ بِأيَّةِ سُنَّةٍ  تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

أي: وتحسِبُ حبَّهم عاراً عليَّ.

وأمّا حذف أحدهما اختصاراً فقد جوَّزه جمهور النحاة، ومنعه بعضهم، وقد نسب كثير من النحويين المنع لابن ملكون، قال ابنُ هشام: "... ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأمّا اختصاراً فمنعه ابنُ ملكون، وأجازه الجمهور ..."[3].

وقال الأزهريُّ: "... وأمّا حذف أحدهما اختصاراً، أي لدليل فمنعه أبو إسحاق ابنُ ملكون من المغاربة وطائفة"[4].

ونقل أبو حيَّان عن ابن عصفور أنَّ حذف أحد مفعولي (ظنَّ) اختصاراً قليل لا يقاسُ عليه، وعدَّه أبو حيَّان جنوح إلى مذهب ابن ملكون[5].

---

[1] انظر: توضيح المقاصد: 567/1، وأوضح المسالك: 70/2، والارتشاف: 2098/4، وشرح التصريح: 378/1.

[2] من الطويل، للكميت في: توضيح المقاصد: 566/1، والتذييل والتكميل: 9/6، والمقاصد النحوية، للعيني: 167/2، وشرح التصريح: 377/1، وغير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك: 73/2، وأوضح المسالك: 63/2، والشاهد فيه حذف المفعولين، وهو جائز بالإجماع.

[3] أوضح المسالك: 64/2.

[4] شرح التصريح: 378/1.

[5] انظر: التذييل والتكميل: 16/6.

وقد ذهب أبو حيان نفسُه إلى جوازه على قلَّة، فقال: "... وإنْ حذفتَ أحدهما اختصاراً جاز عند الجمهور على قلَّة"[1].

ونسب السيوطيُّ مذهب المنع إلى ابنِ الحاجب، وذكر أنَّ ابنَ عصفور وابنَ ملكون صحَّحاه، قياساً على باب كان[2].

وما وجدته عند ابن عصفور أنَّ حذف أحد المفعولين اختصاراً جائزٌ، ولكنَّه ضعيف[3].

وعلَّل المانعون من حذف أحد مفعولي (ظنَّ) المنع بأنَّهما متلازمان، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، فهما في الأصل مبتدأ وخبر، وإنْ جاز حذف المبتدأ أو الخبر فلعدم اللبس، وهنا يؤدِّي حذف أحد المفعولين إلى التباس ما يتعدَّى لمفعولين بما يتعدَّى لواحد[4].

وقد ردَّ كثير من النحاة مذهب المانعين، فوصفه بعضهم بعدم الصِّحَّة[5]، ووصفه غيرهم بمخالفة القياس والسماع[6]، فقد ورد السماع بالحذف، كقول الشاعر[7]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ  مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: واقعاً.

أمّا ابنُ عقيل فقد أيَّد ابنَ مالك في اشتراط ما يدلُّ على المحذوف، فقال: "فإنْ لم يدلَّ دليل على حذف لم يجُز، لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: طننتُ، ولا ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً، تريد: طننتُ زيداً قائماً"[1].

---

(1) الارتشاف: 2098/4.

(2) انظر: همع الهوامع: 226/2.

(3) انظر: المقرِّب: ص179.

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: 155/4، والهمع: 226/2.

(5) انظر: توضيح المقاصد: 567/1.

(6) انظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: 493/2.

(7) من الكامل، لعنترة العبسي في: شرح التسهيل، لابن مالك: 72/2، وتوضيح المقاصد: 567/1، وشرح وشرح التصريح: 379/1، والمقاصد النحوية، 167/2، والشاهد فيه قوله: (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني، وتقديره: فلا تظني غيره واقعاً.

وقد أشار ابنُ عقيل إلى رأي الجمهور، ورأي المخالفين لهم في المسألة إشارة عابرة، وبعبارة مختصرة، مفادها أنَّ ابنَ مالك موافقٌ لرأي جمهور النحاة في جواز حذف مفعولي (ظنَّ) أو أحدهما إذا دلَّ على الحذف دليلٌ، ورجَّح ابنُ عقيل هذا الرأي بتصحيحه، فقال: "وهذا الذي ذكره المصنِّف هو الصحيح من مذاهب النحويين"[2].

**المسألة السَّابعة/ هل يجوز حذف حرف الجرِّ المعدِّي للفعل اللازم ؟:**

ذهب النحاة إلى أنَّ الفعل اللازم يتعدَّى بالجارِّ، نحو: عجبتُ منه، وجلستُ إليه، وغضبتُ عليه، وذهب جمهورهم إلى منع حذف حرف الجرِّ إلاَّ مع أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها، نحو قولهم: استغفرتُ الله ذنباً، أي من ذنبٍ[3]، ونصحته، وشكرته، أي: نصحتُ له، وشكرتُ له[4]، ولا يحذف الجارُّ قياساً مطَّرداً إلاَّ مع (أنَّ، وأنْ)[5]، نحو: عجبتُ من أنَّك قائمٌ، فيجوز: عجبتُ أنَّك قائمٌ، بشرط أمن اللبس، فإنْ ترتَّب على حذفه معهما لبسٌ امتنع حذفه، نحو: رغبتُ في أنْ تفعلَ، أو: عن أنْ تفعل، فلا يجوز في المثالين حذف حرف الجرِّ لعدم وضوح المراد بعد الحذف[6].

وعلَّل بعضهم جواز حذف الجارِّ مع (أنَّ، وأنْ) دون غيرهما بطولهما بالصلة، والطول يستوجب التخفيف[7].

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ بعض النحويين نسب للأخفش الصغير القول بجواز حذف الجارِّ قياساً إذا تعيَّن، وإنْ كان مع غير (أنَّ، وأنْ)[1]، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور

---

[1] شرح ابن عقيل: 57/2.

[2] انظر: السابق، والموضع أيضاً.

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية: 484/1.

[4] انظر: أوضح المسالك: 159/2.

[5] انظر: أمالي ابن الحاجب: 686/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 279/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 150/2، والارتشاف: 2089/4.

[6] انظر: أوضح المسالك: 162/2، وشرح الأشموني: 164/2.

[7] انظر: شرح الجمل لابن عصفور: 279/1، وشرح الأشموني: 165/2.

النحاة، وقد ضعَّف ابن عصفور مذهبه بقوله: "وزعم علي بن سليمان الأخفش أنَّه يجوز حذف حرف الجرِّ إذا تعيَّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك، نحو: بريتُ القلمَ السِّكِّينَ، يريد: بالسكين ..."[2]، وردَّ ابنُ مالك ما ذهب إليه الأخفش الصغير بقوله: "والصحيح أنْ يُتوقَّف فيه على السَّماع"[3].

أمّا ابنُ عقيل فقد أفاض في تفاصيل المسألة، فذكر أنَّ مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف الجارِّ مع غير (أنَّ، وأنْ)، بل يُتوقَّف فيه على المسموع، ونسب إلى الأخفش الصغير ما نسبه له ابنُ عصفور وابن مالك وغيرهما من القول بجواز حذف الجارِّ مع غير (أنَّ، وأنْ) قياساً، بشرط تعيُّن الحرف، ومكان الحذف، ثمَّ رجَّح رأي الجمهور مصحِّحاً له، فقال: "وحاصله: أنَّ الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجرِّ، ثمَّ إنْ كان المجرور غير (أنَّ، وأنْ) لم يجز حذف حرف الجرِّ إلاَّ سماعاً، وإنْ كان (أنَّ، وأنْ) جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس، وهذا هو الصَّحيح"[4].

**خاتمة:**

وبعد، فإنَّ البحث خلُص إلى:

أوَّلاً: أكثَرَ ابنُ عقيل من استعمال التصحيح في ترجيح الأقوال والآراء النحويَّة التي اختارها.

ثانياً: يذكر ـ أحياناً ـ الرأيين أو الآراء الواردة في المسألة، وينسبها إلى أصحابها، ثمَّ يرجِّح ما يراه صحيحاً منها، كما في المسألة الأولى.

ثالثاً: ينبِّه ابنُ عقيل ـ أحياناً ـ إلى المذهب المشهور، ثمَّ يرجِّح خلافه، كما في المسألة الثانية.

---

(1) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: 285/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 150/2، وشرح الرضي على الكافية: 484/1.

(2) شرح الجمل: 285/1.

(3) شرح التسهيل: 150/2.

(4) شرح ابن عقيل: 153/2.

رابعاً: قد يقدِّم في العرض الرَّأيَ الذي يميل إليه ثمَّ يرجِّحه مصحِّحاً له.

خامساً: قد لا ينسب الآراء إلى أصحابها، ويكتفي بالإشارة إليها بإشارات عابرة؛ قصداً للاختصار، كما في المسألة الثالثة والسَّادسة.

سادساً: يملك ابنُ عقيل الجرأة والشجاعة في ترجيح الآراء الخلافية، والمسائل التي أحجم عن الخوض والترجيح فيها أغلب شُرَّاح الألفية، كما في المسألة الخامسة.

سابعاً: ترجيحاته ـ في عمومها ـ لا تخرج عن مذهب الجمهور من النحاة.

والحمد لله أوَّله وفي آخره، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّه وآله وصحبه.

## فهرس المصادر والمراجع

ـ ارتشاف الضّرب، لأبي حيّان، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.

ـ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1/1415هـ ـ 1995م.

ـ الأصول في النّحو لابن السرّاج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1988م.

ـ ألفيَّة ابن مالك، ضبطها وقدَّم لها/ سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، 2005م.

ـ أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط/ 1409هـ ـ 1989م.

ـ الإنصاف، لابن الأنباري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1998م.

ـ أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق/ محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط/ 2004.

ـ الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2/ 1431هـ ـ 2010م.

ـ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق/ الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5/ 1406هـ.

ـ تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، للصيمري، تحقيق د/ يحي مراد، دار الحديث، القاهرة ط/2005م.

ـ تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، بهامش كتاب سيبويه، من دون تحقيق، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط3/ 1410هـ ـ 1990م.

ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيَّان، تحقيق/ حسن هنداوي، دار القلم،

دمشق، ط1418/1هـ.

ـ التعريفات، للشريف الجرجاني، وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط3/ 2009م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق/ عوض القوزي، مطبعة الأمان ، القاهرة، ط1/ 1410هـ.

ـ توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2001/1م.

ـ التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوَّع، ط2/ 1981م.

ـ الجمل، للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته/ ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، سنة 1926م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1413هـ ـ 1992.

ـ ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط5/ 1433هـ ـ 2012م.

ـ رصف المباني، للمالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط2/ 1405هـ.

ـ شرح ابن طولون على الألفيَّة، تحقيق وتعليق الدكتور/ عبد الحميد جاسم محمد الفيَّاض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1423هـ ـ 2002م.

ـ شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1980/20م.

ـ شرح ابن الناظم، تحقيق/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط/ 1998م.

ـ شرح الأندلسي، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية

للتراث، القاهرة، ط/1420 هـ ـ 2000م.

ـ شرح الأشموني، تحقيق/ محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.

ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق/ محمد عطا، وطارق السيِّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 2009م.

ـ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1/ 2007م.

ـ شرح التّصريح للأزهري، إعداد/ محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2000م.

ـ شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، بحث مقدم درجة الدكتوراه في النحو، كلية اللغة العربية بمكة المكرمة، سنة 1419هـ.

ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فوَّاز الشَّعَّار، إشراف الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1419هـ ـ 1998م.

ـ شرح جمل الزجاجي، لابن الفخار، تحقيق/ الدكتورة روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1434 هـ ـ 2013م.

ـ شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2/ 1996م.

ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق/ حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1/ 1408هـ ـ 1988م.

ـ شرح عيون الإعراب، لابن فضَّال المجاشعي، حققه/ الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1/ 1428 هـ ـ 2007م.

ـ شرح كتاب سيبويه، المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، دراسة وتحقيق/ خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1/ 1995م.

ـ شرح كتاب سيبويه، للسّيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 2012م.

ـ شرح اللمع في النحو، للضرير، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1420هـ.

ـ شرح مغني الجاربردي، للميلاني، تحقيق/ الدكتور عبد القادر الهيتي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1/ 1998م.

ـ شرح المفصّل لابن يعيش، من دون تحقيق، عالم الكتب، بيروت، من دون تاريخ.

ـ علل النحو، للورَّاق، تحقيق/ محمود محمد محمود نصار، دار التب العلمية، بيروت، ط2/ 2008م.

ـ الفواكه الجنية على متممة الآجرُّومية، للفاكهي، تحقيق/ محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1425 هـ ـ 2004م.

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

ـ لسان العرب لابن منظور، تحقيق/ عبد الله علي الكبير، وآخرَين، دار المعارف، القاهرة، من دون تاريخ.

ـ اللمع، لابن جنِّي، حققه الدكتور/ فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، ط2/ 1421هـ.

ـ مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق/ عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1420هـ.

ـ المسائل البغداديَّات، للفارسي، دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

ـ المسائل البصريَّات، للفارسي، تحقيق ودراسة/ الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة

المدني، القاهرة، ط1/1405 هـ ـ 1985م.
ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق/ الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1/1408 هـ ـ 1988م.
ـ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى قراعة، الناشر/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1411هـ.
ـ المفصَّل، للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملحم، الناشر/ مكتبة الهلال، بيروت، ط1/ 1993م.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1/ 2007م.
ـ المقاصد النّحويّة، للعينيّ تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2005م.
ـ المقتضب للمبرّد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون تاريخ.
ـ المقرِّب، لابن عصفور، تحقيق/ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1998م.
ـ نتائج الفكر، للسهيلي، حققه الشيخ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1412هـ.
ـ النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط3/1974م.
ـ همع الهوامع للسيوطي، تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، من دون تاريخ.

* * *